



PALAIS DES NATIONS – 1211, GENEVA 10, SWITZERLAND

COURTESY TRANSLATION

17 يوليو 2023

معاليكم،

يشرفني أن أشير إلى الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للمملكة المغربية من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (UPR) في دورته الحادية والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأرحب بالمشاركة البناءة لحكومتمكم. بما أنه تم اعتماد التقرير النهائي لاستعراض المملكة المغربية مؤخرًا من قبل مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، فقد أخذت أيضًا علمًا بالجهود التي تبذلها حكومتكم لتنفيذ توصيات محدّدة منذ الاستعراض السابق.

إن مصفوفة التوصيات المصنفة حسب الموضوع، بدءًا من تلك التي تدعمها حكومتكم، متاحة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (<https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/ma-index>) ويجب أن تعتبر جزءًا من هذه الرسالة. تشير اللائحة إلى الدولة التي تقدم التوصيات وتربط كل توصية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

في الملحق، أرفقت أيضًا ملاحظات مكتبي على ضوء مخرجات التقرير النهائي عن الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. تمشيا مع الممارسة السابقة، يرجى العلم بأنني سأكتب إلى جميع الدول الأعضاء بمجرد اعتماد نتائج الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الخاصة بهم من قبل مجلس حقوق الإنسان بهدف تشجيع إجراءات المتابعة بالتعاون الوثيق مع الكيانات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين.

إنني أعتنم هذه الفرصة للفت انتباهكم إلى الدعم المتاح من خلال الصندوق الاستئماني من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، والذي يمكن تفعيله بناءً على طلب الدولة المعنية وبموافقتها، وإلى الإرشادات العملية للاستعراض الدوري الشامل وسجل الممارسات الجيدة للاستعراض الدوري الشامل حول دعم التنمية المستدامة، بهدف تسهيل الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

فولكر تورك

معاليه

السيد ناصر بوريطة  
وزير الخارجية والتعاون الدولي والمغاربة المقيمين في الخارج  
المملكة المغربية



## ملاحظات على ضوء مخرجات الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

أقدر تصديق المغرب في عام 2022 على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأرحب بالتدابير المؤسساتية المتخذة لحماية حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. يشجّعني أيضاً أن المغرب أكد استعداده لتعزيز التعاون مع المفوضية واهتمامه بالتفاعل مع آليات حقوق الإنسان ومتابعة توصياتها بالإضافة إلى إظهاره روح القيادة في المناقشات حول الآليات الوطنية لإعداد التقارير، التنفيذ والمتابعة.

يسرني أن أشير إلى اعتماد قانون لإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأشجع المغرب على مواصلة تعزيز دوره بما يتفق تماماً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وألاحظ برضاء وإطمئنان أن المغرب ملتزم بتعزيز المناقشة العامة بشأن مسألة إلغاء عقوبة الإعدام، وأشجعه على مواصلة جهوده الرامية إلى إلغائها.

أحيط علماً باعتماد قانون لمكافحة العنف ضد المرأة وأشجع المغرب على اعتماد إطار قانوني شامل لمكافحة العنف القائم على نوع الإجماعي، وتعزيز خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإجراء مراجعة تشريعية شاملة بهدف تعديل أو إلغاء جميع القوانين التمييزية ضد المرأة.

ألاحظ أيضاً التدابير المتخذة لتعزيز حرية الرأي والتعبير وأشجع المغرب على مواصلة كاملة لتشريعته مع القانون الدولي، خاصة مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومواصلة جهوده في تسهيل المشاركة المدنية في قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال ضمان تدابير فعالة لحماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات بشكل كامل، بما في ذلك للدفاعيين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

أشجع المغرب على مواصلة تحديث خطة التنفيذ لمتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما البرلمان، والسلطة القضائية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد تكون مصفوفة التوصيات مفيدة في وضع خطة التنفيذ. وأشجع حكومتكم على أن تربط صراحة كل توصية من توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالتوصيات المقابلة الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية أو الإقليمية الأخرى وبأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وهذا بدوره يسهل إيجاد أوجه تآزر بين تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير في سياق الاستعراض الوطني الطوعي.

كما أشجع حكومتكم على مواصلة تعزيز الآلية الوطنية لإعداد التقارير، التنفيذ والمتابعة، بهدف اتباع نهج منسق وفعال في تقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات، وفقاً للتوجيهات التي قدمتها المفوضية في أعقاب المشاورات الإقليمية وتقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/50/64).

علاوة على ذلك، من التدابير الهامة التي يمكن أن تسهم إيجابياً في إجراءات المتابعة تقديم التقارير الطوعية في منتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وأشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على تقديم تقرير طوعي عن الاستعراض الدوري الشامل في منتصف المدة بعد مرور نحو عامين على اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، أشجع حكومة المغرب على مواصلة الممارسة المتمثلة في تقديم تقرير منتصف المدة عن متابعة توصيات الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل بحلول عام 2025،



يتضمن تفاصيل جهود التنفيذ والتحديات التي تواجه التنفيذ، بما في ذلك احتمال الحاجة إلى المساعدة التقنية أو المساعدة في بناء القدرات.

مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
17 يوليو 2023